

Distr.  
LIMITED

TD/B/47/L.7  
19 October 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال

### الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: الأزمة والانتعاش في الأسواق الناشئة

#### ملخص الرئيس

١- حظى انتعاش الاقتصاد العالمي من موجات صدمات الأزمة الآسيوية بترحيب واسع النطاق. وبينما اعترف بأن التقدم التكنولوجي وعولمة التجارة والأنشطة المالية والانتاجية تتيح فرصا جديدة لتوليد الثروات في إطار سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة والحكم السديد فإن مواطن الضعف في السياسات والمؤسسات الوطنية يمكن أن تتعرض لعقوبات أسرع بكثير وأشد مما مضى من جانب الأسواق الدولية. وإمكانية أن يوقع المستثمرون الأجانب مثل هذه العقوبات حتى ولو لم يكن هناك أي أساس قوي لتقييم سلبي للمخاطر أثارت قلقا أعرب عنه على نطاق واسع. وكان هناك قلق كبير أيضا إزاء أوجه التباين في الأداء الاقتصادي فيما بين المناطق وداخلها وإزاء استمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية.

٢- وقد تبين بجلاء أثناء المناقشات أن صعوبة اختيارات السياسات الصعبة لا تقتصر على البلدان النامية. ذلك أن أوجه التفاوت في النمو ضمن العالم الصناعي قد أسفرت عن اختلالات في التجارة على حين أدت الابتكارات التكنولوجية والمالية إلى قدر أكبر من التدفقات المالية والتجارية الهابطة. وساد اتفاق واسع النطاق في الآراء أن الارتفاع الأخي في أسعار النفط من مستوياتها المنخفضة التي سادت في العقد الماضي قد أضافت عنصرا آخر من عناصر المشاشة وأدت إلى اشتداد عدم اليقين. ورأى كثيرون أن خطر تجدد الاضطراب الاقتصادي العالمي لا يزال

كبيراً إلى حد بعيد علماً بأن البلدان النامية هي أشد البلدان تعرضاً لهذا الخطر. ومع ذلك سادت ثقة واسعة النطاق بأن التعديلات الاقتصادية الكلية التي تجرى بتبصر في البلدان المتقدمة يمكن أن تحول دون تفاقم الصدمات المؤقتة وتحولها إلى تضخم أو إنكماش وأن هذه البلدان هي في وضع أفضل مما مضى بحيث يمكنها اتباع سياسات لتصحيح الاختلالات العالمية القائمة دون الاضرار بآفاق النمو في البلدان النامية.

٣- وساد اتفاق عام في الآراء بأن البلدان النامية المستوردة للنفط توجد في وضع شديد الصعوبة إذ إن الكثير منها بين مطرقة ازدياد كلفة الاستيراد وسندان تدهور أسعار سلعها التصديرية كما أن هذه البلدان تحتاج إلى تمويل تعويضي من خلال المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٤- وبالنظر إلى مواطن الضعف الأساسية لا مجال هنالك للتواكل. ذلك أن الأوضاع الراهنة تتيح فرصة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح كافة البلدان وتدعيم النضال ضد الفقر. وإنماء فرص التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق من شأنهما أن يساعد البلدان النامية على أن تغدو أقل اعتماداً على تدفقات رأس المال الوافدة وبالتالي أقل تعرضاً للصدمات الخارجية الناشئة عن الأسواق الرأسمالية الدولية والتحويلات التي تشهدها السياسات المتبعة في البلدان المتقدمة.

٥- وقد بينت الأزمة المالية في شرق آسيا أنه حتى أكثر البلدان النامية نجاحاً تتعرض لمخاطر ذات شأن في مسيرة العولمة. وقد اعترف على نطاق واسع بأن تشخيص هذه الأزمة قد شابه عدد من أوجه القصور وأن الاستجابات الأولية المتعلقة بالسياسات لم تكن مثالية. غير أنه اعترف أيضاً بصعوبة وصف الدواء الناجع تبعاً للخصائص المحددة لكل أزمة. وبينما رأى بعض المتحدثين أن تضيق السياسات النقدية والمالية قد أسهم في الانتعاش أشار معظم المتحدثين إلى الآثار الاجتماعية الشديدة التي ترتبت على هذه السياسات من حيث ازدياد الفقر وارتفاع معدل البطالة. غير أن الانتعاش في اقتصادات شرق آسيا لا يزال هشاً إلى حد ما ويتعين على البلدان الاستمرار في إصلاحاتها الهيكلية وخصوصاً إصلاحاتها التي تستهدف تعزيز القطاع المالي والشركات.

٦- وتباينت الآراء حول أفضل سبيل للاستجابة للمخاوف المالية. وقدمت وجهات نظر تحبذ اتباع سياسات أصولية متشددة ومخالفة للتقليد على حد سواء. ولكن كان هناك قدر ما من توافق الآراء مؤداه أنه في حالة عدم وجود شبكات أمان اجتماعي فإن حالات انخفاض الناتج والعمالة نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار الفائدة يمكن أن تسبب أضراراً اجتماعية واقتصادية خطيرة وأن أوجه الرقابة والتجميد المؤقتة والانتقائية فيما يتعلق برأس المال قد تشكل جزءاً من حزمة سياسات بديلة التي يتعين أيضاً أن تشمل الاستعانة بالقطاع الخاص وتوفير قدر كاف من السيولة في الوقت المناسب. وكان هناك أيضاً ارتياح واسع النطاق لأن نظام الاتجار الدولي قد أثبت أثناء أزمة شرق آسيا والانتعاش منها فعاليته إذ أن الأسواق ظلت مفتوحة على الرغم من التقلبات الشديدة في التدفقات التجارية والأوضاع المتعلقة لموازين المدفوعات.

٧- وبينما حظي ازدياد تدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية بالترحيب بوجه عام ورئي أنها قد تكون أداة للتعجيل بالنمو فإن الأسواق الرأسمالية الدولية لم ترصد دائما موارد على الصعيد العالمي بصورة فعالة. واعتبرت المخاطر الناجمة عن العولة شديدة للغاية في الأسواق المالية الدولية حيث أن النقائص التي تعود إلى سلوك القطاع والتوقعات غير المنطقية نقائص متوطنة. ولا شك أن السياسات الوطنية يمكنها القيام بدور رئيسي في منع الأزمات وحلها. وجرى التأكيد على أهمية الإدارة السديدة للشركات ووجود هيكل مناسب لآجال استحقاق الديون الخارجية وقواعد تنظيمية فعالة للقطاع المالي المحلي. ومن بعض النواحي يعتبر المحك الحقيقي لنجاح استجابة السياسات هو ما إذا كانت قد أسهمت في تعزيز ثقة الأسواق. غير أنه اعترف أيضا بأن المستثمرين الدوليين يحرصون في المقام الأول على تحقيق أقصى عائد من استثماراتهم ولا تهمهم كثيرا نوعية إدارة الشركات والتنظيمات المالية. وقد استرعى الانتباه إلى أنه في حين أن القطاع الخاص قد تحمل قدرا كبيرا من الأعباء المالية للأزمة الآسيوية فإن منشأ الأزمة هو القطاع الخاص. وبالتالي ينبغي إيلاء مزيد من الانتباه لتنظيم التدفقات الرأسمالية الخاصة والاشراف عليها على نحو ينم عن التبصر.

٨- وتناولت المناقشة أيضا العوامل العامة النظامية وراء الأزمات المالية الأخيرة التي لا يمكن التصدي لها بصورة فعالة إلا على المستوى الدولي. فتحقيق قدر أكبر من الاستقرار للنظام المالي الدولي يقتضي قواعد تنظيمية مناسبة للتدفقات المالية. وكان هناك توافق في الآراء بأن هناك حاجة إلى فرض قواعد تنظيمية تنم عن التبصر على المؤسسات التي تعتمد على نسبة استدانة كبيرة وخصوصا في أسواق العمليات الاشتقاقية والتغطية التأمينية، كما أن من المستصوب القيام بمزيد من الاشراف الفعال والمستقل. على أن صعوبة أكبر ووجهت في التوصل إلى توافق في الآراء حول مدى ملائمة فرض ضوابط رأسمالية والأخذ بإجراءات لاختبار ملائمة الديون وإنشاء هيئة مقرضة كملاذ أخير. وبينما اقترح من الناحية الأخرى أن يستهدف اصلاح الهيكل المالي الدولي إيجاد بنية مؤسسية راسخة جرى التنويه أيضا بأن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تتبين على المدى المتوسط أنها جامدة للغاية ولذلك ربما يكون من الأفضل اتباع نهج يقوم على تناول كل حالة على حدة.

٩- وكان هناك اتفاق عام على ضرورة أن تتسم الإدارة في النظام النقدي والمالي الدولي بمزيد من الشفافية والمشاركة وأشار بعض المتحدثين إلى التقدم الذي أحرز بالفعل في هذا الخصوص في المؤسسات المالية الدولية. ورئي أن التعاون النقدي الأكبر على الصعيد الاقليمي مفيد في منع وإدارة الأزمات النقدية وإن كان من الضروري أن تكون عن طريق استكمال الترتيبات المتعددة الأطراف القائمة؛ كما أن الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون النقدي على الصعيد الاقليمي التي حققت بعض التقدم بالفعل في آسيا ينبغي ألا تصرف الانتباه عن الحاجة إلى تدعيم البيئة المالية على الصعيد العالمي.

١٠- وشدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز تنسيق السياسات فيما بين البلدان المتقدمة الرئيسية لتجنب التقلبات الضخمة في أسعار الصرف بين العملات الرئيسية الثلاث. وبينما لوحظ أن المسؤولين عن المصارف المركزية وغيرهم من واضعي السياسات لبلدان مجموعة السبعة يعقدون فيما بينهم اتصالات متكررة وأن تنسيق السياسات لا يتطلب آليات رسمية، مثل مناطق تستهدف أسعار الصرف كما اقترح آخرون، كانت هناك أيضا مقترحات بأن هناك حاجة إلى لمزيد من الأشكال المؤسسية لهذا التعاون كي تكون فعالة. وأبدي بوجه عام الترحيب بالمبادرة المعززة الخاصة بأفقر البلدان المثقلة بالديون وتم أيضا توضيح أن مشكلة الديون تظل عقبة أمام النمو الأسرع خطى ولا سيما في أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك لوحظ أنه في حين أن التدفقات المالية الرسمية لا تزال تمثل بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية أمرا لازما لتحقيق معدل أكبر للاستثمار والنمو فإن هذه التدفقات قد اتخذت اتجاهها نزوليا طيلة الشطر الأكبر من العقد الماضي وعوضت بالكاد التحولات الضارة في معدلات التبادل التجاري. ورأى الكثير من المتحدثين أن التعجيل بإجراءات التخفيف من أعباء الديون وتوسيع نطاقها لتشمل عددا أكبر من البلدان الفقيرة وكذلك بذل جهود متعددة من جانب البلدان المانحة لزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى الأهداف المتفق عليها من قبل تعتبر شروطا مسبقة لازمة للحد من الفقر وتضييق الفجوة في الدخل بين الشمال والجنوب.

- - - - -